

A

الجمعية العامة

UN DOCUMENT



Distr.
GENERAL

A/45/64
22 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

REF. NO. 9 1989

UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون

قانون البحار

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ووجهت
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسا
لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة ، وهي : أنتيغوا وبربودا ، ودومينيكا ، وسانشيت وجزر غرينادا ، وسان كيتس ونيفيس ، وسانا لوسيا ، وغرينادا ، أتشرف بأن أطلب تعميم الوثيقة المرفقة والمعروفة "إعلان كاستريز" ، الصادرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في الاجتماع السادس عشر لسلطة منظمة دول شرق البحر الكاريبي ، بوصفها وثيقة رسمية من شأنه الجمعية العامة في إطار البشدين المعهودتين "قانون البحار" و "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" .

(توقيع) تشارلز س. فليمنغ

السفير
الممثل الدائم

مرفق

إعلان كاستريز

السلطة في كاستريز ، سانت لويسيا ، ٢٤-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

نحن رؤساء الوزارات ، ونائب رئيس الوزراء ، والوزراء الأول ، والوزراء الآخرين المفوضين ، المجتمعين بوصفنا سلطة منتظمة دول شرق البحر الكاريبي :

لأن نعترف بالأهمية المتزايدة لمصائد الأسماك البحرية لشعوب منطقة دول
شرق البحر الكاريبي ،

وإذ يساورنا بالقلق إزاء الضرر الذي تسببه للبيئة البحرية الشباك
العائمة ، ومعدات الصيد الأخرى غير الانتقائية في المحيطات ،

وإذ ندرك تزايد أنشطة الصيد التي تقوم بها سفن الصيد الأجنبية المستخدمة
لتقنية الصيد بالشباك العائمة في مياه منطقة المنظمة في الوقت الذي يقيد فيه
استخدامها في مناطق أخرى معينة ،

وإذ ندعى منا بأن أي انتشار لاستخدام تقنية الصيد الطائشة هذه الامسؤولية
والضارة في مياه منطقة المنظمة يمكن أن يغير طبيعة ووفرة الموارد البحرية الحية
للمجموعة تغييرًا دائمًا ،

وإذ نأخذ في الاعتبار أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المعقدة
عام ١٩٨٢ ، ولا سيما المواد ٦١ و ٦٣ و ٦٤ و ٧٣ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ منها ،

وإذ نضع في الاعتبار أن استخدام معدات الصيد بلا تمييز ، سواء في أعلى
البحار أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية ، لا يتفق مع الأحكام
القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ،

وإذ نعترف بحقوق وواجبات الدول في ضمان الإدارة المحيحة للموارد البحرية
الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة وحفظها ، والمملحة المتباينة لجميع دول
المنظمة في التعاون على حفظ وحماية مواردها السمكية ،

نقرر السعي إلى إقامة نظام إقليمي لتنظيم وإدارة الموارد البحرية في منطقة جزر الانتيل المغربي يحظر استخدام الشباك العائمة وغيرها من أساليب الصيد الضارة من قبل سفن الصيد التجارية وندعو الدول الأخرى في المنطقة إلى التعاون في هذا الشأن ؛

نقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي كل التدابير الممكنة ، مؤقتا ، لمنع استخدام طرق الصيد بلا تمييز في مناطقها الاقتصادية الخالمة ؛

نقرر كذلك أن تتخذ الدول الأعضاء ، منفردة و مجتمعة ، كل إجراء ممكن في إطار المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة من شأنه أن يسهم في التقييد العالمي لاستخدام ممارسات الصيد الضارة .

كاستريز ، سانت لويسيا

٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩

— — — — —